(تمثل) في الهجمة الاستعمارية لتقسيم « المشرق العربي » الى دويلات وكيانات ، تكون تابعة للمستعمرين ، بطريقة او اخرى ، كسبا لثرواتها الاقتصادية ، عن طريق الزراعة ، والصناعة والتجارة : **والثاني** برز في الشعور القومي لدى العثمانيين ، اصحاب السلطة على « المشرق العربي » : أما **الثالث والرابع** (من المتناقضات) فقد تمثلا في جانب ابناء شعوب « المشرق العربي » الذي تطمع به ، كما رأينا ، دول الاستعمار . وقد تجسد ذلك في يقظة شهدها سكان سوريا ، المطالبون بـ « الاصلاح ، و«اللامركزية» تطلعا الى وصول العرب السوريين الى اهدافهم بدون التفكير بالانفصال التام عن الحكومة العثمانية : وقد اتخذت هذه الحركة مظهرا آخر ، خالف فيه المسيحيون عامة و « قلة » من الموارنة ، من بينهم ، خاصة ، من مواطنيهم المسلمين ، في تمسك هؤلاء باسلاميتهم ، وعض اولئك بالنواجذ على طلب الحماية المسيحية الغربية مع تحديد الموارنة ان تكون تلك الحماية من اختصاص فرنسا » .

ولم تقف التناقضات عند هذه الحدود : إذ ما لبثت الحركة ان تطورت عند المسلمين ، ومعهم نخبة من النصارى ، من التمسك بالاسلامية ، الى الانتقال لجانب « العروبة قومية » تقف في وجه قومية اخرى ، هي القومية الطورانية عند العثمانيين .

وإذا كان هذا يصدق على السوريين ، عهد ذاك ، من سكان بيروت ، وطرابلس ، وجبل عامل ، والبقاع ، فان « الجبليين»، وخاصة الموارنة منهم ، قد اتخذوا لأنفسهم وجهة اخرى ، دفعهم اليها ما شعروا به من تخلف اقتصادهم ، الى درجة أهابت بالكثرين منهم ، الى الهجرة لا لمصر فحسب ، بل والى أقطار عديدة في الغرب منها . الولايات الاميركية المتحدة ، وكندا وسواهما . وقد تجسدت تلك الوجهة بمطالب لهم ، كانت تظهر وكأنها منبثقة عن مبادرة ذاتية . أما الحقيقة التي لا مراء فيها، فهي ان تلك الحركة ، إنما كانت بايحاء من اقتصاديي فرنسا ، تساندهم الدبلوماسية الحكومية لأسباب لا تخفى الا على السذج من الناس ؛ ولعل أكبر شاهد على ما ذهب إليه المؤلف ، ووافق عليه كاتب هذه الاسطر، قوله التالي . « إن الاتجاهات الانفصالية في « المشرق العربي » ــ وكانت قبل انفكاك العلاقات التركية العربية ــ تتخذ طابع دعوات فئوية غير جماهيرية ، نشأت على قاعدة مشاريع الاستعمار في اقتسام ولايات الامبراطورية العثمانية : ثم لما تفككت العلاقات العربية التركية ، وبرز المشروع الوحدوي القومي العربي كعائق في وجه السيطرة ، والالحاق ، والتقسيم ، اتخذت الاتجاهات الانفصالية السابقة طابع العداء لـ « العروبة » وما يمثله هذا الشعار من تراث ، وتاريخ ، وطموحات قومية ، واكتسبت ، بالتالي ، صفة مشاريع سياسية (تتمثل في إقامة) دول ، تجسم السمات الاجتماعية الاقليمية ، او الأثنية (العرقية) ، او المذهبية في داخل الوطن العربي نفسه : (وقد) انتظمت في هذا الخط دعوتان ، **تطالب إحداهما بالتنسيق الواضح مع مؤسسات فرنسية ، اقتصادية ودبلوماسية** . (ونلك) « باقامة دولة سورية » بمساعدة فرنسا : كما أن ثانيتهما سارت في الخط نفسه ، **وعرفت بـ « الحركة السياسية المارونية » التي ابتدأت ، منذ ١٩١١، تطرح « نفسها »** في الاماني اللبنانية (إقراها أماني الجبليين)في توسيع حدود جبل لبنان ، وفتحه على البحر والسهل ، والتي توجت في فترة ما بعد الحرب [باعادة] تكبير جبل لبنان ، وتحويله الى دولة ، تنتدب عليها فرنسا » .

وهنا لا بد من تصحيح عبارة « الحركة السياسية المارونية» لاعادتها الى واقعها الحقيقي . ونلك بالقول . « إن الحركة الانفصالية المارونية » التي لم تكن تستند على « السياسة » في شيء : بقدر ما كانت تعتمد على « العمالة » لفرنسا ، والاستجابة للاستعمار ودوله ، بدون التفرقة بين هذه وتلك ، طالما كان الهدف التملص من « العروبة » والشعور بالركون الى الاجنبي ، ان كان وصيا ، او حاميا ، أو منتدبا ، بل كان القصد كل القصد التمتع بملء الجيب ، واشباع البطن ، وتحقيق رغبات اخرى . فأين ، إذن ، السياسة في ذلك ؟ .

ونعود فنتساءل . اين الامر الذي قاموا عليه بما يصلحه ونجحوا فيه ؟ فها هم منذ ١٨٦٠ يتخبطون في الادارة والسياسة ، مع كل ما أحاطهم به الأجانب من ثقافة ، ورعاية ، وحماية ، ووصاية ؟ إذن ، لقد كان إطلاق عبارة « الحركة السياسية المارونية » خطأ فادحا وكان كخلع ثوب فضفاض أو إضفاء نعت زائف على إنسان ، لا يستحق لا هذا ولا ذاك .

ويختم الدكتور كوثراني الـ « خلاصة » بقوله . « نعتقد ان مشروع « لبنان الكبير » كان ينفذ ضمن « غلبة طائفة معينة » مع مراعاة مصلحة « جمع الطوائف » ... لكن « الغلبة » وحدها لم تكن كافية : فكان لا بد من عامل آخر ، هو التراث الطائفي ، وإلا فالتجربة ما كان يمكن ان تقوم إلا على « خصائص طائفية » اضحت سمات راسخة ، تنزع نحو الانسلاخ عن الخط العربي والاستعلاء عليه : هذا ، في حين فشلت جميع المشاريع التقسيمية في بقية انحاء سوريا ، **واضطرت فرنسا** إلى العدول عن مشروع « الدويلات الطائفية » ... في حوران ، ودمشق ، وبلاد العلويين » .

وإذا كان لنا من تعليق على بعض ما جاء في تلك الـ « خلاصة » فهو التالي يحسن جدا ، ان نتذكر ، ونحن نقف عند عبارة « مشروع دولة لبنان الكبير ،أنها قلقة في مكانها ، لأن فرنسا بحكم معاهدة سايكس بيكو ، لم تكن ، في عام ١٩١٨ ،